MINISTÈRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE, DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR ET DE LA RECHERCHE

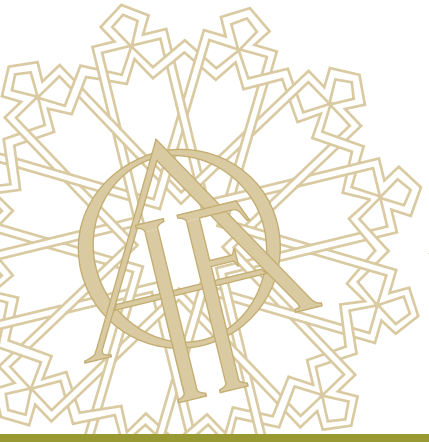

ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne

AnIsl 37 (2003), p. 31-54

Nāṣir Ibrāhīm

.(1798-1801) iltizām-al niẓām wa Firinsiyūn-Al (1798-1801) الفرنسيون ونظام الالتزام

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

9782724711714	*La pensée et la pratique pharmacologiques d'Avicenne*	Sylvie Ayari
9782724711899	*BCAI 40*	
9782724711288	*Karnak-Nord XI*	Colin Hope
9782724711622	*BIFAO 126*	
9782724711059	*Les Inscriptions de visiteurs dans les Tombes thébaines*	Chloé Ragazzoli
9782724711455	*Les émotions dans l'Égypte Ancienne*	Rania Y. Merzeban (éd.), Marie-Lys Arnette (éd.), Dimitri Laboury, Cédric Larcher
9782724711639	*AnIsl 60*	
9782724711448	*Athribis XI*	Marcus Müller (éd.)

© Institut français d'archéologie orientale - Le Caire

ناصر إبراهيم

الفرنسيون ونظام الالتزام (١٧٩٨-١٨٠١)

كان الفرنسيون يرون أن ثورتهم عالمية، تتجه إلى تحرير الشعوب مما بُليت به من نظم استبدادية، وذلك عبر تصدير مبادئها الثلاثة (الحرية – الإخاء - المساواة)، وأنه قد صار مقدراً على فرنسا التى بلغت ذروة الحضارة بثورتها المجيدة أن تخوض حروبًا ضد أولئك الطغاة الذين استبدوا بمقدرات شعوبهم. وشكلت هذه الأفكار الإطار الأيديولوجى الذى بررت به حكومة الثورة إرسال جيوشها إلى البلاد التى استعمرتها[١].

وتتجلى هذه الأفكار عينها فى منشورات ومذكرات القادة، وفى صحف الاحتلال، وخاصة صحيفة «كورييه دى ليجيبت» التى كانت ميدانًا فسيحًا للتعبير عن هذه الأيديولوجية الثورية: فقد تم من خلالها نقد النظام المملوكى والذى وسمته بـ«العبودية» و«الاستبداد»؛ لأنه أتاح للأمراء المماليك تركيز الثروة بين أيديهم، من خلال استيلائهم على معظم العائد الريعى للأرض، وهو ما كان سببًا فى تردى الفلاحين فى هاوية الفقر والبؤس الذى تنطق به معيشتهم فى كل شئ (المسكن والملبس ونوعية الطعام وأدوات الزراعة الأكثر بدائية). وأن دور «جيش الشرق» – من وجهة نظر الجريدة – أن ينقذ مصر وأهلها من هؤلاء «الطغاة»، وأن يحرر أراضى الفلاحين والثروات من قبضتهم، ويعيد توزيعها بشكل عادل، وأن يخفف الضرائب إلى أقصى حد، والتى سوف تقررها «قوانين مكتوبة» وتلغى فى المقابل تلك الرسوم الشاذة التى تقررت بالعرف وبطول ممارسة الاستغلال الفادح. وأنه عند تحقق ذلك يصبح لدى الفلاحين «الحافز على الإنتاج»،

[١] يمكن الرجوع للتناول النقدي الذي قدمته ليلى عنان لمجمل هذه الأفكار في: ليلى عنان: الحملة الفرنسية، تنوير أم تزوير؟ كتاب الهلال، العدد (٥٦٧)، مارس ١٩٩٨، ج١، ص٦٨-٧٩.

AnIsl 37 (2003), p. 31-54 Nāṣir Ibrāhīm

وعلى زيادته، وحالئذٍ سوف يصير فى إمكان مصر أن تستعيد سيرتها الأولى التى كانت عليها فى عصور الفراعنة والبطالسة والرومان؛ «كصومعة غلال» لعالم البحر المتوسط، ومن ثم يعود لمصر ثراؤها القديم، الذى يجعلها تستعيد دورها التاريخى والحضاري. وعلى ذلك بوصول الجيش الفرنسي، أصبح المجتمع المصرى بصدد لحظة فارقة فى تاريخه؛ إذ بعدها يُباشر الفرنسيون تغيير نظامه الاجتماعى والاقتصادي!![٢]

وفى الواقع كانت هذه مجمل الانتقادات التى وُجهت لنظام «الالتزام» ضمنيًا عبر التعريض بالنظام المملوكى: فالمظالم والابتزازات التى مُورست من خلال هذا النظام أزالت – على نحو ما ذكر بونابرت فى منشوره الأول للمصريين – ما كان سائدًا «فى الأراضى المصرية من المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر»[٣]، وبوصفه نظامًا استبداديًا، إلى هذا الحد، فإنه يصبح معادلاً لـ«الإقطاع»، بل إن مدير المالية «بوسيلج» سوف يؤكد، فى تقريره لحكومة الإدارة، بأن: النظام المالى لمصر نظام إقطاعى تمامًا[٤]. «Le système des finances de l'Égypte est entièrement féodal» ويجرى اعتبار «الملتزمين» كـ«السادة الإقطاعيين ملاك القرى»[٥] seigneurs et propriétaires de villages. وبهذه المقاربة بين النظامين يمكن لبونابرت أن يصور الاحتلال على أنه الوسيلة الأساسية لتحقيق الخلاص للمصريين، فالفرنسيون لم يأتوا إلا «لإسعاد هذا البلد» وتخليصه من «نظام ضريبى سيئ للغاية»[٦].

[٢] انظر على سبيل المثال: دي شابرول: وصف مصر، مج١، ترجمة زهير الشايب، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٠٢–٢٠٩؛ ٢٥٦–٢٥٧؛ ٢٦٠–٢٦١؛ صحف بونابرت في مصر ١٧٩٨–١٨٠١، ترجمة صلاح الدين البستاني، دار العرب للبستاني، ١٩٧١، (صحيفة لاديكاد ايجيبسيين: ص٣٦٧–٣٧٥؛ ٢٧٢ ، ٣١٠–٣٣٨)؛ (صحيفة «كورييه دي ليجيبت» التي اهتمت أكثر من غيرها بنقد النظام التقليدي للمماليك: العدد ١٧، ص٥٤؛ ١٨، ص٦٠؛ ١٩، ص٦١–٦٣؛ ٢٧، ص١٠٤؛ ٢٩، ص١٠٨–١٠٩؛ ٣٣، ص١٢٦–١٢٨؛ ٧٦، ص٢٩٢؛ ٨٧، ص٣٢٤–٣٢٨؛ ٩٩، ص٣٦٢.

[٣] عبدالرحمن الجبرتي: عجائب فى التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، (أربعة أجزاء)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٨، الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، (أربعة أجزاء)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٨، ج٣، ص ٤–٥ (حوادث يومية ٢٥ محرم ١٢١٣ / ٩ يوليه ١٧٩٨)؛ نقولا الترك: ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية، تحقيق ياسين سويد، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٩–٣٠.

[٤] Poussielgue au Directoire exécutif, (9 oct. 1799), dans *Kléber en Égypte, 1798-1800*, 4 vol., étude historique, présentation et notes par Henry Laurens, Ifao, 1988, t. 3, p. 142.

[٥] *Napoléon Bonaparte: Campagnes d'Égypte et de Syrie*, Présentation par Henry Laurens, Imprimerie nationale, éditions 1998, p. 91; Reynier: *State of Egypt after The Battle of Heliopolis*, Translated from the French, London, 1802, p. 61.,
استيف: وصف مصر، ترجمة زهير الشايب؛ مج٥، القاهرة، ١٩٧٩، ص٩٧.

[٦] Bonaparte aux commissaires français près du Divan général, (4 oct. 1798), *Correspondance de Napoléon 1er*, publiée par ordre de l'empereur Napoléon 111, 32 vol., Paris 1858-1870, t. 5, nº 3423, p. 32-33.

ولا تحاول الدراسة مناقشة هذه المسألة؛ فمن الثابت أن مثل هذه المقولات كانت تتكرر، كأيديولوجية ثابتة، تُطرح على شعوب كل البلاد التى اقتحمتها جيوش الثورة[٧]. وإنما يتم التركيز على دراسة موقف الفرنسيين من «نظام الالتزام»، بعد تحقق السيطرة النسبية على معظم الأقاليم، وبعد أن أصبحوا فى احتكاك مباشر بالنظام وبالفئات الاجتماعية المختلفة المتعلقة به: فهل كان فى الإمكان الإطاحة بهذا النظام المالى العتيق والضارب بجذوره فى تاريخ المجتمع؟ وهل توافر لدى الفرنسيين القدرة على طرح البديل الذى يتلاءم مع عادات وقيم المجتمع؟ أم أن قوة الأشياء فرضت نفسها، وظل البون شاسعًا بين الأفكار ذات الطابع الأيديولوجي، والواقع الاجتماعى الذى اصطدموا به؟ وهناك تساؤل إضافى آخر: حول درجة استجابة الأهالى للأفكار التى طُرحت لتغيير النظام. إن الإجابة على هذه التساؤلات تبدو كفيلة بتوضيح الإطار العام الذى انتظمت من خلاله «مالية جيش الشرق»، ولاسيما فى «الصعيد» الذى كانت له خصوصية فى نظامه الضريبى الأكثر تعقيداً، عما ساد بأقاليم الدلتا، وهو ما لابد قد ترك أثارًا لها أهميتها على طبيعة المشكلات التى أُثيرت بين أهالى القرى والإدارة المالية.

**** ****

يحتل بونابرت القاهرة فى ٢٣ يوليو ١٧٩٨، وبعد أسبوع واحد (٢٩ يوليو) ينشغل بفكرة الإعداد لعقد جلسة خاصة «لديوان عمومى» يُمثل فيه وفود من جميع الأقاليم. ويُعد قائمة بالأسئلة التى سوف تطرح موضوعات واسعة للنقاش، كان فى مقدمتها موضوع الملكية أو الحيازة الزراعية والنظام الضريبى السائد[٨]. غير أنه، على ما يبدو، تسبَّب تحطم الأسطول الفرنسى فى «أبو قير» (٢ أغسطس)، وانسحاب مراد بك وانتشار قواته بأقاليم الصعيد، فى إرجاء عقد هذا الديوان، ويتأجل معها، من ثم، البت بقرارٍ حاسم فى موضوع «الالتزام»، لحين استكمال السيطرة على أقاليم الصعيد، وملاحقة المماليك وتقويض قوتهم؛ للتأكيد على أن «السلطة المملوكية» قد فقدت شرعية وجودها، بعد هزيمة «إمبابة» (الأهرام) التى اعتبرتها صحيفة «كورييه دى ليجيبت» (الممثلة للدعاية الأيديولوجية) بداية حقيقية لزول عهد العبودية والاستبداد[٩].

[٧] ليلى عنان: المرجع السابق، ج١، ص٦٨-٨٢، ج٢، ص١٨٠، ١٩٢-١٩٣، ٢٤٠.

[٨] Questions adressées au Divan général d'Égypte par le général en chef, au Caire, (29 juillet 1798), *Corres.*, t. 4, nº 2850, p. 261.

[٩] كورييه دي ليجيبت، العدد رقم ٩، ص٢٤.

وإذا كانت قرى المماليك تشكل الشطر الأوفى من الأراضى الخاضعة للالتزام، فإن تحديد موقف الفرنسيين منها يمكن أن يوضح حقيقة نواياهم من «نظام الالتزام» بصفة عامة. وبحسب النتيجة التى تتمخض عن ذلك يمكن أن نفهم مدى أهمية جدوى مناقشة موضوع «الالتزام» – بعد شهرين ونصف الشهر – فى جلسة «الديوان العمومى» الشهيرة التى انعقدت فى ١٥ أكتوبر: ١٧٩٨ فيما إذا كانت هذه المناقشة ضرورية وذات دلالة من حيث أهمية مراعاة الفرنسيين لموقف جماعات المصالح والممولين للضرائب أم أن جلسة هذا الديوان قد جاءت فى إطار الدعاية الأيديولوجية للسلطة المركزية الجديدة التى اعتبرت نفسها مالكة لكل الأراضى؟

مصير قرى الالتزام المملوكى

اتجه بونابرت، منذ اللحظة التى اقترب فيها الأسطول الفرنسى من سواحل الإسكندرية، إلى إعلام الجيش عن توجهه إلى مصر[١٠]، وعن شروعهم فى القيام باجتثاث السلطة المملوكية من جذورها، ومصادرة متعلقاتهم والتزامات قراهم وعمل قوائم بها[١١]. وهو ما أكده بعد ذلك، فى أول منشور له يوجهه للمصريين فى (٥ يوليو ١٧٩٨)؛ حيث أعرب عن تشككه فى أصول مرجعية الحيازات الزراعية التى آلت للمماليك بقوله:

Si l'Égypte est leur ferme, qu'ils montrent le bail que Dieu leur en a fait

(إن كانت الأرض المصرية التزامًا للمماليك، فليوردوا الحُجة التى كتبها لهم الله)[١٢].

وكان لانتشار هذا «المنشور» مردوده على الأمراء المماليك بالقاهرة: إذ بينما كان بونابرت يجرى عمليات الإنزال للجيش الفرنسى بالإسكندرية، كان المماليك يسارعون بحمل أموالهم، والنفيس والغالى من مدخراتهم «من البيوت الكبار المشهورة المعروفة، إلى البيوت الصغار التى لا يعرفها أحد، واستمروا طوال الليالى ينقلون الأمتعة ويوزعونها عند معارفهم وثقاتهم وأرسلوا البعض منها لبلاد الأرياف»[١٣].

[١٠] لم يكن ثمة من يعرف بالوجهة الحقيقية لحملة مصر سوى عدد قليل جدًا، وكان ذلك سببًا في تضارب التكهنات حول كنه مشروع هذه الحملة، انظر:
Kléber, t. 1, p. 534; Moiret, J.M.: *Mémoires sur l'expédition d'Égypte*, Paris, 1984, p. 19-20

[١١] *Corres.*, t. 4, nº 2712 annexe à la pièce nº 2708, p. 185; Ordre nº 2783, p. 227-228.

[١٢] Moiret: *op. cit.*, p. 29-31; وقد أورد الجبرتي ونقولا الترك نص المنشور في يومياتهما. انظر: الجبرتي: عجائب الآثار، ج٣، ص٣-٥؛ نقولا الترك: المصدر السابق، ص٣٠.

[١٣] الجبرتي: عجائب الآثار، ج٣، ص٧-٨، وسوف يؤكد رواية الجبرتي «تاليان» في تقريره الذي أرسله إلى أحد أعضاء حكومة الإدارة: «فالمماليك دفنوا خزائن أموالهم ونفائس ممتلكاتهم في الأرض، وحملوا بعضها معهم، لأنهم لم يظهروا لنا سوى أشياء قليلة القيمة» ... انظر:
Tallien à Barras, membre du Directoire exécutif, (21 déc. 1799), *Klé.*, t. 3, p. 327.

وجَدَّ بونابرت فى تشكيل «لجان الجرد والمصادرة»؛ حيث كان يرسل اللجنة تلو الأخرى إلى كل إقليم يجرى إخضاعه للجيش الفرنسي. وحال توجه الجنرال ديزيه للصعيد (فى أواخر أغسطس ١٧٩٨) تم تشكيل أربع لجان أساسية؛ تحصر قرى المماليك فى الأقاليم، وتصادر بيوتهم ومتعلقاتهم بها[١٤]؛ للحيلولة دون حصول مراد بك وأتباعه من الأمراء والكشاف على ما يدعم حركة مقاومتهم من ناحية، وللتأكيد على أن سلطات الاحتلال ماضية فى تجريد ممتلكاتهم فى شتى الأقاليم، وتحويلها إلى أملاك فرنسية من ناحية أخرى.

وإذا كانت حركة المصادرات الواسعة قد اتفقت مع الإطار الأيديولوجى المعلن عن شروع الاحتلال الفرنسى فى تقويض القوة المملوكية، إلا أن هذا لم يكن يمثل الاتجاه الحقيقى لموقف الفرنسيين من المماليك؛ إذ نجد بونابرت يرمى إلى اتباع «سياسة الاحتواء» جنبًا إلى جنب مع «المطاردة»: فبعد أيام قليلة من احتلال القاهرة، وخلال انسحاب مراد بك إلى الصعيد، أرسل بونابرت إلى الزعيم المملوكى يدعوه للصلح والتحالف، على أن يمنحه أقاليم ولاية جرجا (إسنا – قنا – جرجا)، كالتزام كبير، يتمتع بها لنفسه ولأتباعه؛ عوضًا عما تم من مصادرات[١٥]. وكذلك أوصى ديزيه بالتفاوض مع الأمراء المماليك[١٦].

وعندئذٍ يصبح مصير قرى التزام كل منهم مرهونًا بمدى استجابته للصلح والتعاون مع الاحتلال، وهو يصرح لمدير المالية «بوسيلج»: «بأن منح ملكية الأرض لبعض المماليك جدير بأن يجعل مصالحهم أكثر تعارضًا مع المماليك (المقاومين)»[١٧]. وربما أمل بونابرت من وراء ذلك تحقيق أسرع اندماج ممكن للمماليك؛ فى تقديم خدماتهم للجيش الفرنسي؛ إذ كانت وجهة نظره فيهم لا تعدو كونهم «فرقة مرتزقة» يمكن تطويعها فى خدمة المصالح الفرنسية[١٨].

١٤ Bonaparte à Desaix (7 août 1798), *Corres.*, t. 4, nº 2992, p. 328.

١٥ Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 136.

١٦ Bonaparte à Desaix, (4 sept. 1798), *Corres.*, t. 4, nº 3233, p. 462.

١٧ Bonaparte à Poussielgue, (11 oct. 1798), *Ibid.*, t. 5, nº 3454, p. 52-53.

١٨ Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 275. ويبدو أن وجهة نظر بونابرت هذه كانت منذ البداية؛ فهو في عرضه على الأمير مراد بك ولاية جرجا، طالب الأخير بأن يزوده بفرقة مملوكية قوامها ٨٠٠ مملوكي يُفاد بهم في الإدارة. انظر *Ibid.*, p. 136.

ويبدو أنه مع تحقيق سيطرة شبه كاملة على أقاليم الصعيد، بعد شهر فبراير ١٧٩٩ ، استجاب بعض المماليك للعرض الفرنسي، وطلبوا الأمان واستردوا قرى التزامهم[١٩]. وفى دفاتر ترابيع ولايات الصعيد، وتقرير ميرى الالتزام لـ«حسين أفندى» لُوحِظ حضورٌ واضحٌ لعدد من الأمراء والكشاف والجربجية، ممن صُنِفت قراهم ضمن «التزامات الرعايا»[٢٠]. والتى أديرت بالكيفية نفسها التى كانت عليها قبل ١٧٩٨، حيث عهدوا بها إلى الكتبة الأقباط[٢١].

وفى خطٍ متوازٍ مع هذا الاتجاه، نجد بونابرت يحرص على عدم نزع «قرى الالتزام» التى كانت تخص زوجات الأمراء والكشاف المماليك، والتى أفرج لهن عن تقاسيطها، بعد إلزامهن بدفع رسم التسجيل[٢٢] فى إشارة واضحة إلى القوات المملوكية بأن سلطات الاحتلال الفرنسى – رغم ضجيج الدعاية المعلنة – لا تنوى إقصاءهم عن ممتلكاتهم وقرى الالتزام شريطة أن يكفوا عن معاداة الجيش الفرنسي؛ الأمر الذى يؤكد بأن قضية «الالتزام» كنظام لإدارة الحيازات الزراعية لم تكن محور اهتمام القيادة الفرنسية، وأن الأولوية كانت موجهة لاحتواء المماليك وبذل كل ما من شأنه أن يدفعهم إلى التعاون معها.

وقد أفاد الفرنسيون من هؤلاء المماليك المهادنين فى تدعيم النفوذ الفرنسي، وقد تم استغلالهم – برغم قلة عددهم – فى مجالين: الأول فى حثِّ الفلاحين على دفع الضرائب فى أقاليم مصر العليا؛ إذ ترصد قوائم تحصيل الضرائب بين مصروفات «إدارة الجباية» مبالغ باسم مجموعة «الكشاف والسناجق والسرداريه المماليك»[٢٣] والمجال الآخر هو المجال الأمني؛ فقد كُلِّفوا بحفظ الأمن فى الريف والتصدى للبدو الرحل الذين اعتادوا مباغتة القرى بين كل حين وآخر[٢٤].

[١٩] Zayonchek à Dugua, (24 fev. 1799); (17 avr. 1799); (15 avr. 1799) dans: *Les Polonais en Égypte*, (1798-1801), Paris, 1910, p. 160, 211, 214.

[٢٠] كانت تذكر أسماء المماليك وذويهم تحت اصطلاح: «براي رعايا» انظر على سبيل المثال: دار الوثائق: دفتر ترابيع ولاية أشمونين ومال نواحي مذكورة لسنة ١٢١٣، س٢٢٦٤، كراس١، ورقة٤؛ كذلك راجع تقرير حسين أفندي في: Vincennes, B^6 82, «Hussein Effendi des Multésims à Reynier» (11 déc. 1800).
(والنص محرر باللغة العربية).

[٢١] دار الوثائق: محكمة منفلوط الشرعية (إشهادات)، س٤، ص٦٠، م١٩٣؛ ص٦٥، م٢٠٧؛ ص٨٩–٩٠، ص٢٧٢؛ ص٢٧٤.

[٢٢] Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 117.

[٢٣] المكتبة المركزية – جامعة القاهرة: محافظ وثائق الحملة الفرنسية، حافظة (١٩٦) ملف (VIII-E)
«Tableau des Contributions de La Province de Girgé en argent, an 7 (1798-99)».

[٢٤] Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 62-64; Desaix à Belliard, à Girgeh, (19 avr. 1799), C. de La Jonquière: *L'Expédition d'Égypte*, 5 vol., Paris (1899-1907), t. 3, p. 650.

على أن هذا لا يعنى أن «سياسة الاحتواء» قد نجحت؛ فقد ظَلَّتْ غالبية المماليك مصدر قلق دائم للفرنسيين، وحالوا دون سيطرة الفرنسيين على الموارد الضريبية فى معظم الأقاليم. واضطر بونابرت إلى المضى قدمًا فى مصادرة القرى التى تخصهم والتى ربت على ثلثى قرى مصر. وهو يفكر بشكل جدى فى طرح موضوع الالتزام والنظام الضريبى للمناقشة على نطاق واسع؛ سعيًا إلى بلورة تصور واقعى لمعالجة هذه المسألة.

نحو تقرير مصير «نظام الالتزام»

لا تهدأ الظنون فى حقيقة ما تنتويه السلطة الفرنسية بشأن مصير «نظام الالتزام» وحصص الملتزمين؛ ذلك أن القرارات الخاصة بمصادرة كل ممتلكات الأمراء المماليك، والتى فى مقدمتها «الالتزامات الريفية» الواسعة والمنتشرة فى سائر الأقاليم – كانت قد أثارت فيهم الحذر والترقب. وانعكس ذلك بوضوح فى تفسيرهم طلب «السلفة العاجلة» من حصيلة «أقساط الميرى» المستحقة على القرى[٢٥]، بأنها ليست سوى «كلفة وتفريدة»[٢٦]؛ فقد اختلجت صدورهم شكوكٌ عديدة فى إمكانية حصولهم عل «الإفراج الديوانى» الذى يمثل اعترافًا من السلطة الجديدة باستمرارية حيازاتهم من الأراضي، بعيدًا عن المصادرات الجارية لقرى المماليك.

وما إن يحل العام المالى الجديد (بعد شهرين من احتلال القاهرة)، والذى عادة ما كان يبدأ خلال فترة انحسار مياه الفيضان فى شهر توت القبطى (سبتمبر ١٧٩٨)، حتى ليسارع هؤلاء الملتزمون بالتكالب على القاهرة؛ طالبين «الالتزام فى التصرف فى حصصهم»، وإذا يطالبهم الفرنسيون بدفع «الحلوان»؛ وهو ما كان يعنى إعادة شرائهم للحصص، فإنهم يبدون احتجاجهم. وسعيًا إلى تفادى صدامٍ مبكر مع الملتزمين، والذين كان المشايخ والعلماء بينهم من كبار حائزى الالتزامات – فإن بونابرت يسمح لهم بإملاء التزاماتهم وتقاسيطها دون أن يمنحهم «التمسكات» المحررة بذلك، وهذا ما حدا بالجبرتى إلى القول: «وظل الحال على حاله»[٢٧].

[٢٥] Ordre du Jour, (6 juillet 1798), *Corres.*, t. 4, nº 2767, p. 218. وكان بوسيلج هو الذي اقترح على بونابرت إجراء السلفة الإجبارية من حساب الضرائب. انظر:
Reybaud, L. *et al.*, *Histoire scientifique et militaire de l'Expédition française en Égypte*, 10 vol., Paris (1830 et 1836), t. 3, p. 346.

[٢٦] الجبرتي: تاريخ مدة الفرنسيس بمصر، (محرم ١٢١٣ – رجب ١٢١٣ / يونيه إلى ديسمبر ١٧٩٨)، تحقيق وتقديم ونشر وترجمة موريه، ليدن١٩٧٥، ص٤٠؛ عجائب الآثار، ج٣، ص٢٦.

[٢٧] الجبرتي: مدة الفرنسيس، ص٤٠، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٩.

والواقع أن بونابرت ظل يراوده التفكير فى إدخال تغييرات على النظام القائم؛ فى محاولة للإفادة من الصلاحيات المطلقة التى تتيحها «إمارة التغلب» على جيش المماليك، فيما عبَّر عنه فى مذكراته بـ«حق الغزو»[٢٨] le droit de la conquête الذى يخول للسلطة الجديدة ميراث السلطة الزائلة، وتقرير مصير الأراضى والأملاك العامة. وكان «جيرار» – أحد مشاهير مهندسى الطرق والكبارى فى جيش الحملة – قد أكد بأن هذا المبدأ قديم، عرفته مصر على مر تاريخ الغزوات التى اجتاحتها، وأن السلطة الفرنسية استندت إليه فى حكمها للبلاد ومصادرتها للأراضى والملكيات الخاصة بالمماليك. وعبر عن ذلك بأنها «إرادة آخر الغزاة» التى وحدها مَنْ تملك حق التصرف فى الأراضى؛ فتهب لمن تشاء، وتنزع عمن تشاء، وتحتفظ، فى الوقت نفسه، بحق استعادتها فى أى وقت بحسب ظروفها[٢٩].

وعلى ذلك، بدت اللحظة وكأنها مواتية لإدخال إصلاح عام على قوانين ملكية الأراضى الزراعية. ويمكن القول: إنَّ النقاش الذى دار حول مصير النظام الضريبى قد طُرح على مستويين؛ الأول منهما تم بين بونابرت وكبار مستشاريه من القادة الجنرالات والمسئولين الماليين، والآخر بين الجانب الفرنسى وجماعة النخبة الممثلة لمعظم الأقاليم.

وقد رصدت مذكرات (نابليون) المداولات المختلفة التى دارت بشأن هذه القضية؛ فعلى مستوى القيادة العامة تشعبت الآراء بين فريقين: الأول مال إلى توسيع قاعدة الملكية بين الفلاحين الممولين للضرائب، والذين يمثلون الغالبية العظمى بين السكان، واستبعاد الملتزمين الذين تنعدم الضرورة إليهم فى ظل توافر إدارة جيدة لنظام ضريبى عادل؛ ومن ثم يتحقق ما أطلقوا عليه «الإصلاح الكبير» une grande amélioration الذى يُحدث تغيرًا حتميًا فى وضعية ومستوى رفاهية هذه الكتل السكانية الكبيرة، التى تضحى – عندئذ – مرتبطة بالمصالح الفرنسية بصفة دائمة. ولأسباب متعددة تناقض مع هذا الاتجاه الفريق الآخر الذى رأى أن اتجاهًا كهذا قد يؤدى إلى نتائج شديدة السلبية بالنسبة للحملة نفسها؛ ذلك أن الاستعاضة عن دور الطبقة الوسيطة المالكة للالتزام بكسب ولاء الجماهير الفلاحية، الأكثر تقلبًا وجهالة وقسوة، والأصعب على الانقياد والتطويع، فى الوقت الذى يكتنف الغموض والإبهام معظم مشتملات

[٢٨] *Corres.*, t. 5, nº 3423, p. 32; Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 157-158.

[٢٩] جيرار، ب.س: وصف مصر، مج٤، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٥٦.

العادات الضريبية المرتبطة بنظام الالتزام – سوف يعرض مالية الجيش لاضطراب شديد، ولاسيما فى ظل خصوصية نظام الرى والإنتاج المتوقفين على حالة مناسيب الفيضان، المتغيرة من عام لآخر، والتى تقتضى على الدوام وجود سلطة قوية، تحظى باستجابة سريعة، لمختلف الإجراءات اللازمة لإتمام عملية الإنتاج؛ ومن ثم فالضرورة تحتم أهمية الإبقاء على الملتزمين كطبقة وسيطة une classe intermédiaire راسخة فى المجتمع الريفي. على أنه من جانب آخر لا تبدو رؤية هؤلاء «المحافظين» متجهة للإبقاء على «الالتزام» بصورة دائمة، وإنما فى إطار مرحلة مؤقتة، ما إن يتم استيعاب الحقائق المتعلقة بهذا النظام القديم، حتى يُعاد النظر فيه مرة أخرى، بالشكل الذى لا يحرم ضباط الجيش من مكافآتهم، بتوزيع الأراضى عليهم وكذا على الموالين الأكثر إخلاصًا وتعاونًا فى خدمة مصالح الجمهور الفرنسي[٣٠].

وأنهى (نابليون) رصده لمناقشات الجنرالات على هذا النحو دون أن يشير إلى القرار الذى استقروا عليه بشأن هذه المسألة :وربما بدا للقائد العام – آنذاك – ضرورة الانتظار والتروى حتى يستطلعوا رأى الوفود الذين أرسلوا فى استدعائهم من الأقاليم.

الديوان العمومى والمسألة الكبرى

سجل فيفان دينون فى يومياته، (وهو الفنان والرسام الشهير الذى رافق حملة ديزيه فى الصعيد)، حواراً مهمًا دار بين الفرنسيين وفلاحى إحدى القرى بولاية «جرجا»، حول مسألة دفع الميرى، فأشار إلى أن الفلاحين ردّوا على طلب دفع الضرائب بقولهم: «لن ندفع حتى نُعاين معركة حاسمة بين الفرنسيين والمماليك، وساعتئذٍ سوف يكون الميرى للمتغلب»[٣١]. وكان المقصود – بداهة – «بالمعركة الحاسمة» تحقق السيادة الفعلية على الأقاليم لأحد الجانبين. وربما تعكس هذه الرواية التى أكدها الجنرال بليار نفسه فى يومياته[٣٢]، إلى أى حد كانت ثمة صعوبة كبيرة فى مناقشة موضوع «الالتزام» مع الأهالى، قبل تحقيق السيطرة على الأقاليم، والتى بدت ضرورية للغاية؛ ليس للتغطية على كارثة

٣٠. Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 157-159.

٣١. Denon, V.: *Voyage dans la Basse et la Haute-Égypte*, présentation de Jean-Claude Vatin, Le Caire, Ifao, 1989, p. 104.

٣٢. Le journal de Belliard, à Girgeh, (9 jan. 1799), La Jonquière, t. 3, p. 517-518.

تحطم الأسطول التى شاع خبرها فى كل مكان فحسب، وإنما كذلك لتقديم الشاهد المادى على أن «القوة المملوكية» فى سبيلها للتلاشي، وأن لجان جرد الممتلكات ومصادرة قرى المماليك هى واحدة من أهم القرائن المادية التى تؤكد على التحول الفعلى للسلطة من المماليك إلى الفرنسيين، وحال تحقق ذلك سوف يصير فى الإمكان فتح «ملف الالتزام».

وفى الحقيقة كان بونابرت مدركًا لخطورة ولأهمية هذا الموضوع، الذى أطلق عليه «المسألة الكبرى» grande question؛ ذلك لأنها لم تكن مجرد إلغاء لدور الوسطاء (الملتزمين)، وإنما هى – على حد قوله: «إما احتفاظًا بالقوانين والعادات التى تدار بها الممتلكات فى مصر، وإما اعتمادًا لقوانين الملكية السارية فى الغرب»[٣٣]. فيما يشير إلى إدراك القائد العام بأن الأمر لم يكن ممكنًا التعامل معه بقرار سياسى أو إدارى سريع.

على أن تقدم الملتزمين بطلب الإفراجات الديوانية لحصص الالتزام، مع بدء السنة المالية فى مطلع سبتمبر ١٧٩٨، كان قد حتم ضرورة التعجيل بفتح الحوار حول مسألة الالتزام، وخاصة أن شكوك الملتزمين، على اختلاف مشاربهم، كانت تفوق نوايا السلطة الجديدة؛ الأمر الذى يفسر سرعة استجابة بونابرت: فبعد ثلاثة أيام فقط من طلب الملتزمين لإفراجات الالتزام، يصدر «أمرًا يوميًا» بترتيب الاستعدادات لعقد جلسة «الديوان العمومي»[٣٤]. ومن المؤكد أن مناقشة «مصير الالتزام» سوف تكون على رأس الموضوعات المطروحة للنقاش؛ لما له من أهمية فى تحديد الإطار الذى تتشكل من خلاله مجمل السياسة العامة للنظام المالي.

وإذا تولى القيادة الفرنسية اهتمامًا خاصًا بتمثيل جماعة النخبة المحلية التى لها صلة مباشرة بالالتزام (ولو أن الديوان سوف يناقش قضايا أخرى) - فإنها تتجه إلى تحديد الفئات الاجتماعية المشكلة لكل وفد من الوفود المرسلة من الأربعة عشر إقليمًا: ثلاثة فلاحين وثلاثة علماء وثلاثة تجار، فضلاً عن ترشيح بعض مشايخ القرى وشيوخ القبائل العربية[٣٥]. وعلى الرغم من أن الصعيد لم يخضع بعد للسيادة الفرنسية[٣٦]، إلاَّ أن الحرص على إكساب جلسة هذا الديوان طابع العمومية، كان قد اقتضى الدفع بستة وفود (من

[٣٣] Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 157, 158.

[٣٤] Ordre de Bonaparte, (4 sept. 1798), nº 3238, *Corres.*, t. 4, p. 464-465.
الجبرتى: مدة الفرنسيس، ص٤٠؛ عجائب الآثار، ج٣، ص٢٦.

[٣٥] *Ibid.*; *Histoire scientifique*, t. 4, p. 89.

[٣٦] يُلاحظ أنه حتى لحظة انعقاد الديوان العمومي كان الجنرال ديزيه ما يزال بالفيوم، ويخوض معركة ضارية مع مراد بك عند «سدمنت» التي قيل: إنها الثانية في الأهمية بعد معركة إمبابة. لمزيد من التفاصيل انظر: نبيل الطوخي: صعيد مصر في عهد الحملة الفرنسية، (١٧٩٨–١٨٠١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٣١–١٣٨.

إجمالى ١٨ وفداً)؛ لتمثل أقاليم الصعيد «أطفيح والبهنسا والفيوم والمنيا ومنفلوط وأخيراً جرجا»[٣٧]. على أنَنَا نجهل تمامًا الكيفية التى تم بها ترشيح هذه الوفود، وبصفة خاصة «وفود الصعيد» الذى ظل يشهد مطاردات واسعة لمراد بك فى شتى ربوعه.

والواقع أن دعوة هذه الجماعات للمناقشة حول قضية «الملكية والنظام الضريبى»، واستطلاع الآراء والأفكار الإصلاحية les idées d'amélioration، لتعد من اللحظات التاريخية النادرة التى تدعو السلطة نفسها مَنْ يناقشها حول ملكية السلطة الخراجية وحقوق الاستغلال للريع الخراجي. ومن الواضح أن المرامى التى كان يتوق بونابرت إلى تحقيقها من وراء هذه المناقشات ليست تقرير ما تنشده هذه الوفود أو ما تجتمع عليه من آراء، وإنما كان القائد العام يهدف إلى الإلمام بأية معلومات تتعلق ببنية هذا النظام، وفهم درجة الأهمية التى ينطوى عليها بالنسبة لفئات مختلفة، تمثل فى مجملها المجتمع الريفي؛ ومن ثم التعرف على مبررات تمسكهم بأطره، فى حال تأييدهم للإبقاء عليه أو رؤاهم فى الإصلاح والتغيير إذا ما كانوا يتطلعون لإلغائه، وذلك بقطع النظر عن القرار الذى سوف يراه مناسبًا لمالية الحملة ولإدارة البلاد[٣٨].

وعلى ذلك لم يكن «الديوان العمومى» سوى جمعية استشارية تعقد بقرار من القائد العام؛ لمناقشة موضوعات محددة على مستوى النخب الممثلة لكل الأقاليم. ومن المؤكد أن هدف المشاركة بالنسبة للوفود وكذا المراقبين المحليين (من أمثال الجبرتي) كان جليًا كذلك؛ فهذا الأخير يرصد فى تاريخ «مدة الفرنسيس» نص الكلمة الافتتاحية لجلسة الديوان العمومي: «إن غرضهم تنظيم أمور مصر.. وأن هذه الطوايف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة، لأنهم أهل خبرة وعقل، فيسألوا عن أمور ضرورية ويجيبون عنها فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه...»[٣٩].

وأَوْلَى (نابليون) فى يومياته اهتمامًا ملحوظًا بتسجيل المناقشات التى دارت بالديوان العمومى. ويمكن القول بإنها دارت على محورين أساسيين؛ الأول دار حول تاريخ اندماج نظام الالتزام فى المجتمع وطبيعة الملكية فى إطار سريانه وتطوره: «فقد أكد جميع أعضاء الديوان بأن قوانين الملكية الزراعية فى الغرب، والتى أوضحها المندوبون الفرنسيون، تتماشى مع كتاب الحقيقة (القرآن) Livre de vérité؛ ذلك أن الملكية الخاصة الموثقة

[٣٧] *Histoire scientifique*, t. 4, p. 89.

[٣٨] حول الأسئلة التي وجهها بونابرت للديوان انظر:
Bonaparte aux commissaires français près le Divan général, (4 oct. 1798), *Corres.*, t. 5, nº 3423, p. 32-33.

[٣٩] الجبرتي: مدة الفرنسيس، ص٦٠.

والتى لا تملك قوة مصادرتها أو التدخل فى تغيير مسارات انتقالها من شخص لآخر بالبيع والشراء والإرث والهبة – كانت مبادئ أساسية فى بلاد العرب. وقد ظلت سارية زمن الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين. وأن المبدأ الإقطاعى le principe féodal الذى يجعل كل الأراضى ملكًا للسلطان (للدولة) لم يسر فى هذه البلاد إلاَّ مع مجىء المغول والتتار ثم العثمانيين. وأن أجدادهم لم يخضعوا له إلاَّ مكرهين»[٤٠].

وتضمن المحور الثانى القضية الأساسية والمتمثلة فى مناقشة إلغاء نظام الالتزام، فيما أطلق عليه بونابرت «تحرير أراضى الأثر بالقضاء على الملتزمين»، وإخضاع كل الأراضى لإدارة السلطة الجديدة التى يصير لها وحدها حق تحديد طبيعة وشكل إدارة الجباية. ويقترح تعويض الملتزمين باحتفاظهم بأراضى «الأواسى» فى حوزتهم[٤١].

وإذا كانت الموضوعات الأخرى المعروضة على هذا الديوان لم يحتدم بشأنها أية مناقشات طويلة، فإن مسألة إلغاء حصص الملتزمين قد أثارت جدلاً واسعًا ومعقدًا للغاية؛ حيث كان أغلب ممثلى الديوان العمومى من الملتزمين الذين أبدوا استياءهم، وأعربوا عن رفضهم لهذا الاقتراح الذى يسلبهم مواردهم الأساسية، كما أنه يعرض المساجد للخراب، ومن ثم فقط طالبوا الجانب الفرنسى التريث والعدول عن هذا الإجراء. وعلى النقيض من ذلك أبدى مشايخ القرى والبلاد وممثلو القرى (الفلاحون) députés des villages تأييدهم لإلغاء الالتزام، وإن كانوا قد تحفظوا على ممتلكات المساجد (الأوقاف) التى ناشدوا الفرنسيين باستمرار طرحها للإيجارة الحكرية bail emphytéotique (أى لمدة ٩٩ عامًا)، وفقًا لطبيعة معاملتها التى كانت عليها من قبل[٤٢].

وإذا كان بونابرت لم يكن واضحًا فيما كان يمكن أن يجريه من تغييرات مهمة؛ حيث انتهى به الحال إلى إقرار العمل بنظام الالتزام وجباية الميرى وفقًا للطريقة السائدة قبل مجىء الاحتلال الفرنسى – فإنه على ما يبدو كانت ثمة صعوبات عديدة قد اضطرته إلى السير فى هذا الاتجاه: فالمعطيات المطروحة بشأن كل ما يتعلق بالحيازة

٤٠. Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, 158-159.
ويرد في تقرير «بتروتشي» الوكيل المالي الفرنسي بأقاليم مصر العليا، إشارة سريعة إلى أن الملكية الخاصة للأراضي قد أخذت في التقلص بدءًا من موت آخر خليفة فاطمي. انظر المكتبة المركزية – جامعة القاهرة: محافظ وثائق الحملة الفرنسية، رقم (١٦٩) ملف: (VIII-E)
Tableau de l'impôt et des contributions de la province de Girgé par Petrucci, p. 3.

٤١. Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 159.
ويُلاحظ أن الإبقاء على «الأواسي» في أيدي الملتزمين ظل من المبادئ الأساسية في كل إصلاحٍ تالٍ، سواء في فترة مينو أو في عهد محمد علي. وحول وضع الأواسي في القرن التاسع عشر: انظر رءوف عباس، عاصم الدسوقي: كبار الملاك والفلاحون في مصر (١٨٣٧–١٩٥٢) دار قباء بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص٤٦–٤٧.

٤٢. *Ibid.*

الزراعية، ونوعية الضرائب، والعادات المرتبطة بها، يكتنفها الغموض والإبهام d'obscurité، وطريقة التوزيع الجغرافى للميرى، وللأعباء غير الرسمية Les droits extraordinaires المتعددة وغير المسجلة – تظل مجهولة[٤٣].

ولعل مما له دلالته على أن الصورة كانت ضبابية، تلك الرسالة التى بعث بها بونابرت إلى الجنرال دوجا (حاكم القاهرة) فى ٧ يناير ١٧٩٩ (أى بعد نحو نصف عام من الاحتلال) يعرب له فيها عن امتنانه للمعلومات الدقيقة التى وافاه بها حول مصطلحات الميرى، والفايظ، والرسوم الاستثنائية الأخرى، والتمييز بين الأراضى المعفاة من تلك الرسوم، وبين الأراضى الديوانية المحملة بكل مفردات الضرائب[٤٤].

ومن المؤكد أن تعدد نوعية الأراضي، والذى كان يؤدى إلى اختلاف المعاملة الضريبية لكل نوع منها، كان قد زاد الأمر تعقيداً؛ إذ لا يملك الفرنسيون أية بيانات دقيقة عن مساحتها ومواطن توزيعها أو تركزها بين القرى والنواحي؛ فعلى سبيل المثال: عجز الفرنسيون، معظم فترة الاحتلال، عن الإحاطة بأراضى «الرزق» التى كانت مساحتها كبيرة ومتناثرة فى شتى الأقاليم!![٤٥]

وعلى ذلك لن يسعى الفرنسيون إلى تعديل مبادئ إدارة لا يحسنون فهمها، ومن ثم تعين إدارة الأراضى بالكيفية التى كانت عليها قبل مجيئهم. ووفقًا لهذا استمر الالتزام بنظامه الضريبى المعقد والذى فرض على الفرنسيين ضرورة عمل استقصاء واسع ودقيق للمعلومات المتعلقة به.

وتأكد للفرنسيين، بعد المناقشات المحتدمة التى جرت بجلسة «الديوان العمومى» أنه من الصعوبة تغيير خصوصية المعاملة الضريبية لأراضى الرزق والأوقاف، سواء المرصدة على مؤسسات دينية مختلفة، أو على فئات متعددة من الأهالي. كما تبين خطورة تجاهل مصالح جماعة الملتزمين الذين بدا من الضرورى استقطابهم؛ لأجل تحقيق نوعٍ من الاستقرار أو بالأحرى لتخفيف حدة التوترات التى تثيرها حرب المطاردة لفلول المماليك فى جميع أنحاء ريف الصعيد؛ إذ أنه بدون هذا الاستقرار يصعب السيطرة على جبايات الضرائب، وعلى ذلك فقد تعين المضى قدمًا فى تطبيق ما يُعرف بـ«سياسة الاحتواء».

[٤٣] *Ibid.*; p. 158; *Histoire scientifique* ..., t. 3, p. 346.

[٤٤] Bonaparte à Dugua, (7 jan.-1799), *Corres.*, t. 5, nº 3812, p. 237.

[٤٥] Estève à Menou, (28 oct. 1800). دار الوثائق: محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ٣٠ ملف ٥.

كذلك أورد الجبرتي في يومية ٢٣ جمادى الثانية١٢١٥ هـ (١١ نوفمبر ١٨٠٠م) إشارة إلى عزم الفرنسيين على ضبط أراضي الرزق الأحباسية والأوقاف، لأجل التعرف على أوضاعها وإيراداتها. راجع الجبرتي: عجائب الآثار، ج٣، ص٢٢٦.

سياسة الاحتواء

لقد أملت الظروف على الفرنسيين ضرورة قصر المصادرات على أراضى المماليك، والسماح بإصدار «التمكينات الديوانية» للملتزمين والتى شكلت فى النهاية ما أصبح يُعرف، فى وثائق الترابيع بـ«قرى الرعايا». ويمكن تمييز ثلاث جماعات محددة (المشايخ والعلماء – البدو – رجال الإدارة المالية) الذين تم التعامل معهم بخصوصية شديدة؛ وذلك لأهميتهم فى توطيد النفوذ الفرنسى وتذليل الصعوبات التى تعيق الحكم والإدارة.

وكان المشايخ والعلماء يمتلكون قدرة التأثير على تحريك الجماهير وعلى تشكيل ردود فعلهم قِبل السلطة. وقد أدرك بونابرت هذه المسألة؛ ولذلك حرص على خطب ودِّ هذه الجماعة. وسوف يُفضى فى مذكراته بالأسباب التى أملت عليه انتهاج هذه السياسة. فالعلماء وكبار المشايخ يتمتعون بثقة الأهالى ومحبتهم، بشكل يجعلهم أنسب «وسطاء» يمكن أن يتحدثوا بلسان السلطة إلى الأهالي، علاوة على أنهم ليسوا جنوداً ولا يعرفون امتطاء الخيول ولا المناورات العسكرية. وأن هذه المزايا هى التى حتمت ضرورة اشتراكهم فى الإدارة. وأنه كان على الفرنسيين أن يوفروا لهم الإمكانات المادية التى تساعدهم فى الاحتفاظ بوضعهم؛ كرؤساء أكثر وجاهة وأكثر اعتباراً؛ ولذلك فقد تم «العمل على زيادة ثروتهم»[٤٦].

وبالقدر نفسه كان المشايخ والعلماء على وعى بأهمية دورهم، وبمدى حاجة الفرنسيين إليهم، الأمر الذى جعلهم يتمادون فى توسيع مصالحهم، واستغلال نفوذهم: فلم يقتصروا على التزامات قراهم التى اكترثت القيادة بردها إليهم، وإنما تكالبوا على طلب الحصول على التزامات أخرى من القرى المصادرة (قرى المماليك)، كما زاحموا فى إدارة التزامات مماثلة، وعملوا على تأخير دفع الميري، وماطلوا فى تسديده، ولاحظ ريمون فى تقرير عن حسابات الأموال المتأخرة على الملتزمين (بتاريخ ١٥ أغسطس ١٧٩٩) كبر حجم الالتزامات التى كانت تخص مشايخ الديوان، وأنه بلغ باستغلالهم لوضعهم ولنفوذهم أن طالبوا المدير المالى بالحصول على إعفاء من دفع الميرى!![٤٧] بل وتوسطوا للفلاحين

[٤٦] Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 274.

[٤٧] أندريه ريمون: المصريون والفرنسيون فى القاهرة ١٧٩٨–١٨٠١، ترجمة بشير السباعى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠١، ص٢٩٢–٢٩٣.

ولمشايخ القرى فى تخفيض الضرائب، وكان هذا التدخل فى شئون الجباية قد أثار امتعاض مدير المالية «بوسيلج»، إلا أن القائد العام، فى معظم الأحايين، بدا حريصًا على عدم فقد عون المشايخ. وعشية رحيل بونابرت سجل فى وصيته لكليبر: «إننا بكسب رأى كبار مشايخ القاهرة نكسب مصر كلها وجميع الزعماء الذين قد يكونون لدى هذا الشعب؛ إذ ليس هناك من هو أخطر علينا من مشايخ خوافين لا يعرفون القتال، كجميع القساوسة، يمكنهم أن يلهموا التعصب دون أن يكونوا هم أنفسهم متعصبين»[٤٨].

وتظل هذه السياسة سمة أساسية فى علاقة الفرنسيين برجال الدين والعلم. وفى الاتجاه نفسه اعتمد بونابرت الإفراج عن كل الأراضى التابعة لـ«نقابة الأشراف»[٤٩]. وراعى مخصصات وأراضٍ عائلاتهم فى الأقاليم. وقد لاحظ الجنرال «دونزلو» (حاكم مصر العليا) كثرة بيوت عائلات الأشراف فى جنوب الصعيد، وتحكمهم فى عدد كبير ومهم من الأراضى المعفاة من الضرائب. وأن المماليك قبلهم راعوا هذه الجماعة، وقدروا قوة تأثيرها على الجماهير فأبقوا على ما بحوزتهم من أراضٍ كملكية خاصة للأشراف. propriété de chérifs فعلى سبيل المثال: رصد «دونزلو» فى جزيرة «الشندويل» (بولاية جرجا) عشرين بيتًا للأشراف، تراوح ما بحوزتهم ما بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ فدان[٥٠]. وهو ما يقارب ١/٥ أراضى الجزيرة التى كانت مساحتها المزروعة ٤٤٣٨ فدانًا[٥١]. ويطرح نموذجًا آخر فى تقريره: ففى «طهطا» التى كانت مساحة الأفدنة المزروعة بها٥٠٠ فدانًا: كان للأشراف منها ٤٠٠ فدانٍ (أى ٨٠٪) معفاة من الضرائب، والـ ١٠٠ فدانٍ الأخرى هى وحدها التى تدفع الميري، بوصفها «أراضى ديوانية». وقد تم إقرار الإدارة المالية لكل هذه الاستثناءات الواسعة تماشيًا مع السياسة العامة التى اتبعها الفرنسيون منذ بداية الاحتلال[٥٢].

[٤٨] Lettre de Bonaparte à Kléber, (22 août 1799), La Jonquière, t. 5, p. 595.
ريمون: المرجع السابق، ص١٥٧.

[٤٩] الجبرتي: عجائب الآثار، ج٤، ص١٤٣.

[٥٠] *Villes de La Haute-Égypte*, par le général Donzelot, p. 15.

المكتبة المركزية – جامعة القاهرة، حافظة (١٩٧) ملف (X-A).

[٥١] Tableau de l'impôt, p. 40.
الأرشيف نفسه، حافظة (١٩٦) ملف (VIII-E).

[٥٢] *Villes de La Haute-Égypte*, p. 19.

وفى خطٍ متوازٍ مع هذا الاتجاه تم الإفراج عن الأراضى المرصدة على المؤسسات الدينية. وفى دفاتر الترابيع سوف نلحظ هذا بسهولة، فقد حافظ الفرنسيون على امتياز الإعفاء الذى كان ممنوحًا لأراضى الرزق والأوقاف فيما عدا ما كان مرصدًا على بيوت المماليك نفسها، فعندئذ كان يجرى اعتبارها من «أملاك الجمهور» شأنها شأن «قرى المماليك» المصادرة. فعلى سبيل المثال: وقف ناحية «طما» (بولاية الفيوم) ضُبطت إيرادات الجزء الأكبر منه (نحو ٢/٣ حصيلة الوقف) لصالح «الجمهور»، على حين تُرك الثلث الأخير «برای رعايا»؛ أى للمستفيدين من الأهالي[٥٣]. كذلك لُوحِظ أن الأراضى التى أوقفها أحد الأمراء، وكان بعض المستفيدين من ريعها من بين مشايخ القرى والنواحى، أو من المتعاونين مع الإدارة الفرنسية عمومًا – كان يتم الإفراج عنها[٥٤].

وأولى الفرنسيون – كذلك – اهتمامًا خاصًا بـ«أراضى الرزق»، وحافظوا على امتيازها من الإعفاء التام من الضرائب[٥٥]. وذلك على الرغم من اتساع مساحتها، وعدم الإلمام بدفاترها؛ فما أُثير بشأنها فى جلسة «الديوان العمومى» جعل الفرنسيين حريصين على عدم المساس بها؛ نظرًا لأهميتها بالنسبة للمساجد والزوايا ولجهات البر المختلفة التى يرتبط بمسار نفقاتها فئات اجتماعية عديدة. وسوف نجد الجنرال ديزيه يُفرج عن مخصصات أحدى التكايا؛ بولاية البهنسا، والتى كانت مصروفاتها مرتبة، منذ فترة طويلة، على فقراء هذه الولاية[٥٦].

وكان «البدو» هم الفئة الثانية التى أولتها الإدارة الفرنسية اهتمامًا خاصًا كذلك، وبذلت ما فى وسعها لاحتوائهم، أو على الأقل لوضع حدٍ لغاراتهم المفاجئة على القرى، والتى كانت سببًا أساسيًا فى اضطراب الريف وتعطل الجباية، وهو ما يُخشى معه أن يؤثر على خزانة الجيش؛ ومن ثم فقد تم طرح موضوع «الإتاوة البدوية» فى جلسة «الديوان العمومى»، وتم الاتفاق على تعاون أهالى القرى مع الجيش للتصدى لهذه المداهمات المزعجة والمدمرة[٥٧].

[٥٣] دار الوثائق: دفتر ترابيع ولاية فيوم، لسنة ١٢١٣هـ، س٢٢٥٧.

[٥٤] Vincennes, B6 81. «إعلام العمال ناحية صفط أبو جرج بولاية البهنساوية»، والنص العربي للوثيقة مصحوب بترجمة فرنسية، وجاء ممهورًا بتوقيع وخاتم مدير المالية بوسيلج (١٢ سبتمبر ١٧٩٩).

[٥٥] الحالة الوحيدة التي تحصل فيها الفرنسيون على ضريبة من أراضي الرزق كانت متمثلة في «ضريبة استثنائية» فرضها المماليك من قبل على بعض أراضي الرزق مما جعل الفرنسيون يطالبون بها. انظر على سبيل المثال: «رزقة بناحية طوخ» بولاية الأشمونين. دار الوثائق «ترابيع ولاية الأشمونين، لسنة ١٢١٣ (١٧٩٨–١٧٩٩)، س٢٢٦٤.

[٥٦] Vincennes, B^6 81 «Comptes relatifs aux revenus en nature de la Haute-Égypte».

[٥٧] هنري لورنس: الحملة الفرنسية فى مصر، بونابرت والإسلام، ترجمة بشير السباعى، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٥، ص٢٢٦.

وشغلت هذه المسألة اهتمام بونابرت؛ حتى لقد أكد فى «مذكراته» بأن «إخضاع البدو كان مقدمة ضرورية لكل إصلاح يرمى إلى تحقيق الرخاء لمصر»[٥٨]. وكان للجنرال «ديزيه» – من واقع احتكاكه بقبائل البدو فى الصعيد – تصور مهم لمعالجة تعديات البدو المستمرة على الريف: فهو يرى أنه من الأهمية بمكان فك عرى التحالف المملوكى /البدوي؛ وذلك من خلال دعوة هذه القبائل، المنتشرة بين أسيوط والفيوم، إلى عمل اتفاقات سلام؛ نظير عدم المساس بممتلكاتها[٥٩]. ولذلك كلف الضابط «ديفرنوا» Desvernois بهذه المهمة، وزار هذا الأخير ٢٣ قبيلة بالصعيد، دعاها للتحالف والسلام، وإن كان لم يوضح، فى مذكراته التى سجل بها تفاصيل هذه اللقاءات، طبيعة الاستجابة التى أبداها مشايخ القبائل[٦٠]. ويرصد «لاجونكير» بين الوثائق التى نشرها، خطابًا مطولاً ومهمًا للجنرال ديزيه، أرسله إلى الجنرال بليار؛ حيث أوضح فيه المبادئ الأساسية التى يتعين على السياسة الفرنسية اتباعها مع قبائل البدو، وبصفة خاصة «عربان الصعيد». وتقوم هذه المبادئ على ضرورة الدفع بالقبائل؛ لتحيا فى وفاق، وجعلها تهدأ بصفة دائمة، وتمتنع عن ممارسة اعتداءاتها على القرى، ثم ينتهى فى خطابه إلى فكرة «توطين البدو»: «إن لسياستنا هدفًا كبيرًا، إما القضاء على البدو بالقوة، وتلك وسيلة بربرية، أو تمدينهم ودفعهم إلى أن يكونوا مزارعين، بأقصى ما يمكنهم، وإذا ما تمت تهدئتهم ومنحهم ملكيات زراعية، تقرب فيما بينهم وتغريهم على الزراعة، وتنفرهم من الدعوة للاعتماد على الماشية، فلسوف نجدهم متوطنين بأرضهم التى حالئذٍ سوف يهتمون بتسميدها ويدفعون عنها الضرائب...»[٦١].

وإذا كنا نجهل حقيقة صدى هذه الأفكار التى طرحها ديزيه من عمق احتكاكه وتصادمه بالعربان فى الصعيد، فالثابت والمؤكد أن إدارة مالية الاحتلال لم تمس ممتلكات الأراضى التى كانت تخص القبائل، والمعروفة، فى دفاتر الترابيع، بـ«الحطيطة» أو «مصلحة الحطايط»، وهى الأراضى التى حصلوا عليها بوضع اليد[٦٢]. وكانت فى معظمها

[٥٨] Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 62.

[٥٩] Rapport du général Desaix au général en chef Kléber, (12 sept. 1799).
دار الوثائق: محافظ الحملة الفرنسية، محفظة ١٨، ملف ١٦.

[٦٠] Desvernois: *Mémoires du général Baron 1789-1815*, publiés par Albert Dufourcq, Paris, 1989, p. 162-165;
كرستوفر هيرولد: بونابرت فى مصر، ترجمة فؤاد أندراوس، مراجعة محمد أحمد أنيس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص٢٥٠–٢٥٢.

[٦١] Desaix à Belliard, à Siout, (11 juin 1799), La Jonquière: *op. cit.*, t. 5, p. 262-263.

[٦٢] لانكريه: وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، القاهرة ١٩٧٩، مج٥، ص٣١.

معفاة من الضرائب. ويمكن تقديم نموذجٍ أو اثنين لتوضيح مدى أهمية المساحة الكبيرة التى كانت تستحوذ عليها تلك القبائل: ففى «ناحية الخليفة» التى كانت مساحتها الإجمالية ١٤٩٠ فدانًا، نجد أن ٥٩٠ فدانًا منها (٣٩,٥٪) مرتبة باسم «حطايط المشايخ»[٦٣]. وبسبب كثرة القبائل بأقاليم مصر العليا، يلاحظ كثرة هذا النوع من الأراضى التى رصدها المباشرون الأقباط فى دفتر ترابيع ولاية جرجا[٦٤]. وسوف نجد الجنرال «دونزلو» فى تقريره عن «مدن صعيد مصر» يشيد بسياسة المماليك قبل القبائل المستقرة، ويقدم عائلة الشيخ «عارف Arif» بسوهاج كنموذج: فهذه العائلة التى جاءت من بلاد البربر (المغرب) منذ ٣٠٠ سنة (أى منذ القرن الـ ١٦م) أبقى لهم المماليك الأراضى التى حازوها بوضع اليد، ولم يلزمهم أحد بدفع المال الميرى أو أى نوع من الضرائب. وفى فترة الحملة لاحظ «دونزلو» بأن للشيخ عارف جيشًا من ٨٠٠ فارسٍ يمتطون الخيول دائمًا، وأنه من بين ٧٠٠ فدانٍ بمدينة سوهاج كان للشيخ عارف ٣٠٠ فدانٍ (٤٣٪) معفاة من الضرائب[٦٥].

وإذا كان الفرنسيون قد سايروا السياسة المملوكية فى مداراة القبائل القوية، وفى دفعها إلى الاندماج فى المجتمع الريفي، عبر الإبقاء على «أراضى الحطايط» بين أيديها – فإن شدة الحاجة إلى دور «الجماعات» التى لها صلة وثيقة بإدارة النظام الضريبي، وبجمع موارده المالية، كانت قد فرضت ضرورة الحفاظ على حصص الأراضى التى تخصهم؛ فعلى سبيل المثال: أبقى الفرنسيون على امتيازات «مشايخ القرى»، والتى كان فى مقدمتها مساحة من الأراضى عُرفت بـ «مسموح المشايخ» أو «مسامحات مشايخ الناحية» والتى ترجمها الوكلاء الفرنسيون بـ «المكافأة المعتبرة المخصصة للمشايخ» remise considérable de feddans réunis aux cheikhs، والتى أكد «بتروشى» بأن العائلات الكبيرة principales familles (ذات العشيرة القوية) هى التى كانت تحوز تلك الأراضى وتتمتع بإعفائها من الضرائب[٦٦]. ومن الواضح أن تجديد الفرنسيين لهذا الامتياز والذى يجعل المشايخ شركاء فى ملكية جزء من الأراضي، يظل يؤكد على أهمية الاستعانة

[٦٣] دار الوثائق: دفتر ترابيع ولاية جرجا، لسنة ١٢١٣ (٩٨–١٧٩٩)، سجل رقم ٢٢٦٧.

[٦٤] نفسه.

[٦٥] *Villes de La Haute-Égypte*, p. 10-11.

[٦٦] Tableau de l'impôt, p. 5; ويتفق ذلك مع النتيجة التي توصل إليها كونو بالنسبة لمشايخ القرى بالوجه البحري. انظر: كونو: فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحرى ١٧٤٠–١٨٥٨، المجلس الأعلى للثقافة، العدد ١٣٦، القاهرة ٢٠٠٠، ص١٢٤–١٢٨.

بالمشايخ، وخاصة فى توفير الأمن داخل الريف وفى السيطرة على موارد الضرائب. ومن خلال الجداول البيانية التى ضمَّنها الوكيل المالى «بتروشي» تقريره الثمين عن ولاية جرجا اتضح أن نحو ٧٪ من إجمالى المساحة المزروعة كانت معفاة من الضرائب باسم الأفدنة المخصصة للمشايخ[٦٧].

كذلك «أفندية الروزنامة»، و«الجاويشان» (وكان لهم دور أساسى فى تحصيل أموال الميري)؛ إذ يكشف تقرير لـ«حسين أفندى» عن «الملتزمين فى صعيد مصر» وكذا دفاتر «ترابيع ولايات الوجه القبلي» – عن تعدد حصص «الأفندية والجاويشان» التى أدُرِجَت ضمن «قرى الرعايا»[٦٨].

ومن اللافت للنظر أن «الأفندية الفارين» الذين حملوا خزينة السلطان معهم إلى بلاد الشام، لحظة دخول الفرنسيين للقاهرة[٦٩] – أفرج بونابرت – كذلك – عن حصص التزامهم[٧٠]؛ فى محاولة لكسب ثقة جميع الأفندية الآخرين، ولتحفيز الفارين منهم على العودة لمصر. وخلال حملة سوريا، يتمكن الفرنسيون من جمع عدد كبير منهم، ويدفعون بهم إلى سفينة أعدت لتقلهم من «يافا» إلى «دمياط» التى يصلون إليها فى أوائل صيف ١٧٩٩[٧١]. الأمر الذى يعكس مدى اهتمام القيادة الفرنسية بهذه الجماعة، التى كان لها خبرة ودراية واسعة بشئون مالية مصر. والأمر نفسه نلحظه مع جماعة «المباشرين الأقباط» الذين زاحموا غيرهم فى مجال الالتزامات، وهو ما يُبرزه – بوضوح – «بيان حسابات الملتزمين» المصاغ فى أغسطس ١٧٩٩[٧٢].

٦٧ *Ibid.*

٦٨ Vincennes, B^6 81: «Multésims des provinces de l'Haute-Égypte par Hussein Effendi, (21 déc. 1800)»; دار الوثائق: دفتر ترابيع ولاية الفيوم (٢٢٥٧)؛ الجيزة (٢٢٧٥ ، ٢٢٨٦)؛ البهنساوية (٢٢٧٩)؛ الأشمونين (٢٢٦٤)؛ جرجا (٢٢٦٧).

٦٩ الجبرتي: عجائب الآثار، ج٣، ص١٠ ، ٤٥٦؛ Peyrusse, A: «Les finances de L'Égypte pendant l'occupation française», *La revue britannique*, 1882, p. [437-497], p. 449.

٧٠ تُعد حصص التزام «عثمان أفندي العباسي» (وكان قد شغل وظيفة الروزنامجي في فترة سابقة على مجيء الحملة) نموذجًا مهمًا للإفراج عن حصص الأفندية المتسحبين إلى بلاد الشام، وخاصة لأنه كان أكثر الأفندية التزامًا لحصص متعددة بلغت – وفقًا لما تم رصده بدفاتر الترابيع بالوجه القبلي ٧٤ قيراطًا و٢٠سهمًا)؛ أي ما يربو على ثلاث قرى موزعة على أقاليم مصر الوسطى. وذكره الجبرتي بين العائدين من الأفندية خلال حملة سوريا.
انظر: دار الوثائق: دفتر ترابيع ولاية الجيزة (٢٢٧٩ ، ٢٢٨٦)؛ الفيوم (٢٢٥٧)؛ الأشمونين (٢٢٦٤)؛ البهنساوية (٢٢٧٩).
الجبرتي: عجائب الآثار، ح٣، ص٩١ ، ١٢٥ ، ٥٦٧.

٧١ الجبرتي: عجائب الآثار، ج٣، ص١٢٥.

٧٢ ريمون: المرجع السابق، ص٢٨٠؛ وكان استيف قد أعد قوائم بالمتأخرين في تسديد الضرائب، وأشار في رسالته إلى الجنرال دوجا بقائمة تخص المباشرين الأقباط وحدهم. انظر: Vincennes, B^6 28 Estève à Dugua, (12 août 1799).

وإذًا كانت شدة حاجة الإدارة الفرنسية لتعاون هذه الجماعات (المشايخ – البدو – جباة الضرائب) قد جعل المجال مفتوحًا أمامهم؛ ليس لاسترداد قرى التزاماتهم القديمة فحسب، وإنما لتوسيع حجمها كذلك؛ من خلال استئجار مساحات أخرى من قرى الجمهور.

وإذا كانت الإدارة قد أبدت قدرًا من المرونة إزاء التزامات الأهالي، التى لم يتوافر لها أصول وثائقية مؤكدة[٧٣] – فإن التغير الحقيقى فى خريطة توزيع قرى الالتزام قد ظل قصرًا على معظم «قرى المماليك» المصادرة والتى أديرت بشكل مباشر. ويضحى من الأهمية التعرف على حجم القرى التى آلت للجمهور مقارنة بتلك التى استقرت بين يدى الأهالى.

مضبوط الجمهور ومفروج الرعايا

جاء فى المراسلات اليومية لبونابرت بأن حجم القرى المصادرة من المماليك بلغ ثلثى قرى مصر[٧٤]. وفى مذكراته بالمنفى عاد يؤكد بأنها شملت ثلاثة أرباع القرى[٧٥]. التى هى أخصب المساحات المزروعة فى جميع الأقاليم. وفى سؤال إستيف (وكان قد أصبح مديرًا لحسابات المالية) لحسين أفندى عن تقريره لـ «قرى الرعايا» أجابه بأنها «بوجه تخمين قدر الربع»[٧٦]؛ أى أن «مضبوط قرى الجمهور» بلغ – على وجه التقريب – ٧٥٪.

وتمثل «دفاتر الترابيع» التى حررها المباشرون الأقباط، أهم الوثائق المالية التى تمكننا من التعرف على مساحة القرى التى آلت لأملاك الجمهور les domaines de la République فى صعيد مصر. غير أنه من الضرورى الإشارة إلى أن بعض النواحى لم تحدد مساحتها بالأفدنة؛ مما يجعل من الصعوبة عمل حصر شامل للمساحة الكلية للقرى. والتقارير المالية التى حررها الوكلاء الفرنسيون لا تتضمن إحصاءً لعدد الأفدنة فى كل أقاليم الصعيد، فيما عدا تقرير «بتروشى» Petrucci الذى نظم لكل ناحية من نواحى «ولاية جرجا» (أقاليم مصر العليا) جدولاً بيانيًا بالمساحة المزروعة، وبعدد الأفدنة

[٧٣] Peyrusse, A.: *op. cit.*, p. 475-476.

[٧٤] Bonaparte a Dugua, *Corres.*, t. 5, nº 3812, p. 237.
كذلك راجع: دي شابرول: وصف مصر، مج١، ص٢٠٧.

[٧٥] Napoléon Bonaparte: *op. cit.*, p. 157.

[٧٦] حسين أفندي: ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، تحقيق محمد شفيق غربال، نشرها فى مجلة كلية الآداب تحت عنوان «مصر عند مفترق الطرق» ١٧٩٨–١٨٠١، مج ٤، ج ١ (القاهرة ١٩٣٦)، ص٣٦.

الخاضعة لدفع الضرائب، والأخرى المعفاة منها[٧٧]. وفى مقابل ذلك نجهل تمامًا وجود تقارير أخرى مماثلة بالنسبة لأقاليم «مصر الوسطى». ويضاف إلى ذلك صعوبة اعتبار مثل هذه التقارير شاملة لكل القرى، حيث تعمد المباشرون الأقباط عدم الإفصاح عن عدد القرى المنضوية تحت كل ناحية من النواحى الرئيسية المشتمل عليها الإقليم. فعلى سبيل المثال لا نجد اتفاقًا بين عدد النواحى المذكورة فى «قوائم بتروشى» والبالغة (٣٩ ناحية) فى ولاية جرجا، وبين نظيرتها فى دفتر ترابيع «ولاية جرجا» المحدد بـ(٤٧ ناحية). وحتى الأرقام المذكورة فى «وصف مصر» ليست سوى تقديرات انطباعية لعدد القرى، ولم تستند على حصر شامل ودقيق[٧٨]. إذ كان من الخطورة على علماء الحملة أو على أحد المسئولين الماليين الفرنسيين الوصول للقرى البعيدة عن ساحل النيل أو تلك التى كانت فى محاذاة الصحراء على طرفى الوادي. وما قدمه «حسين أفندى» فى أجوبته جاء – كذلك – على سبيل «التخمين»[٧٩].

على أن ذلك لا يعنى أنه من المتعذر التعرف على مساحة القرى التى خضعت لالتزام الجمهور عن تلك التى ظلت فى التزامات الأهالي؛ إذ مازال من المتاح تقديم نسبة تقريبية لهذين النوعين من الأملاك؛ وذلك من خلال الاعتماد على «دفاتر الترابيع» نفسها؛ إذ كان فى التراث الإدارى لمالية مصر طريقة قديمة فى تسجيل المساحات العقارية، استخدمها المباشرون الأقباط فى هذا النوع من الحسابات. ومفاد هذه الطريقة استخدام وحدة قياس «٢٤ قيراطًا» لكل مساحة ناحية، بقطع النظر سواء عن تباين عدد القرى الواقعة فى محيطها الإدارى والمالى أو عن عدد أفدنتها الفعلية: فهم (المعلمون الأقباط) يشيرون أمام كل ناحية رئيسه إلى أنصبة «مضبوط الجمهور» بعدد معين من جملة الـ ٢٤ قيراطًا مقارنة بما تم الإبقاء عليه من قراريط «مفروج الرعايا». وبحساب هذه القراريط على مستوى جميع النواحي، بكل إقليم من أقاليم الوجه القبلي، يمكننا الحصول على مؤشر لنسبة ما آل لأملاك الجمهور. كذلك يمكن تدعيم هذا المؤشر بحساب جملة الإيرادات التى سُددت لخزانة الحملة مقارنة بنسبة الإيرادات التى عادت على الرعايا؛ لما لذلك من أهمية فى توضيح الدلالة الرقمية لجملة «القراريط» بالنسبة إلى ما تغله من ريع[٨٠]. وذلك من خلال الجدول التالى:

[٧٧] Tableau de l'impôt, [p. 1-59]. المكتبة المركزية – جامعة القاهرة، حافظة (١٩٦)، ملف (VIII-E)

[٧٨] دي شابرول: وصف مصر، مج١، ص٢٠٣.

[٧٩] حسين أفندي: المرجع السابق، ص٣٣.

[٨٠] من الجدير بالذكر أن المباشرين الأقباط كانوا قد قاموا بتحويل الضرائب العينية (وكان معظم إيرادات الصعيد عينية) إلى ما يعادلها نقدًا في إطار محاولة الإدارة المالية تبسيط الحسابات.

اسم الولاية	عدد النواحى	التزام الجمهور				التزام الرعايا			
		المساحة بالقراريط	٪	الإيرادات (بالبارة)	٪	المساحة بالقراريط	٪	الإيرادات (بالبارة)	٪
		س ط				س ط			
الفيوم	٥٧	٨ ٩٩٤	٧٢,٥	٧,٠٠٠,٣٠١	٧١,٥	١٦ ٣٧٣	٢٧,٥	٢,٧٨٦,٤٨٢	٢٨,٥
الأشمونين	٤٦	– ٨٨٧	٨٠	٣٤٨,٨٤٤	٧٣,٥	– ٢١٧	٢٠	١٢٥,٨١٠	٢٦,٥
المنفلوطية	٢٥	– ٤٠٠	٦٦,٥	٢,٨٦٨,٩٨٩	٦٣	– ٢٠٠	٣٣,٥	١,٧٢٨,٥٣٩	٢٧
جرجا	٤٧	٩ ١٠٣٤	١٩,٥	٣٦,٧٠٦,٥٧٦	٩٨	١٥ ٩٣	٨,٥	٧٠٧,٧٩٩	٢
الإجمالى	١٧٥	١٧ ٣٣١٥	٧٩	٤٦,٩٢٤,٧١٠	٧٦,٥	٧ ٨٨٤	٢١	٥,٣٤٨,٦٣٠	٢٣,٥

جدول يوضح نسبة «مضبوط الجمهور» إلى مفروج التزام الرعايا «مساحة وإيراداً»
المصدر: تم رصد بيانات هذا الجدول من خلال: دفتر ترابيع ولاية الفيوم (س٢٢٥٧)؛ الأشمونين (س٢٢٦٤)؛ منفلوطية (س٢٢٦٥)؛ جرجا (س٢٢٦٧) لسنة ١٢١٣ (١٧٩٨-١٧٩٩).

ويتضح من الجدول أن نسبة ما استحوز عليه الفرنسيون من الفيوم شمالاً وحتى الشلال الأول جنوبًا بلغ ٧٩٪؛ أى ما يقارب ٤/٥ قرى الصعيد. وأن ما كان يجرى فى المقابل، فى «مفروج التزام الرعايا» يزيد قليلاً عن ١/٥ القرى والنواحي. ويتقارب معدل الإيرادات – إلى حد كبير – من النتيجة نفسها، فما تم تحصيله من موارد ضريبية فى «قرى الجمهور» بلغ ٧٦,٥٪، وإذا أخذنا بالنسبة المتوسطة بين المساحة بالقراريط ومعدل الإيرادات يتبين أن القرى المصادرة لم تقل عن ٣/٤ قرى الصعيد.

ومن الواضح بالجدول – كذلك – أن أكثر المصادرات تمت فى أقاليم ولاية جرجا (إسنا – قنا – جرجا) المعروفة بخصوبتها وارتفاع إيراداتها حوالى ٧٨,٥٪ من جملة إيرادات أقاليم الصعيد قاطبة) وهو ما يفسر التركز الرئيسى لمعظم التزامات البكوات الكبار بها. ونظرة واحدة على دفتر ترابيع ولاية جرجا توضح ذلك بجلاء؛ حيث اعتاد المباشرون الأقباط ذكر «الناحية» باسم الملتزم المملوكى الذى حُلَّتْ عنه، تحت مقولة: «ما كان تعلق (فلان) بك»، ومنها يمكن التعرف على أسماء هؤلاء البكوات الذين وزعوا التزامات أقاليم ولاية جرجا فيما بينهم؛ فعلى سبيل المثال نجد أسماء مثل: «إبراهيم بك شيخ البلد، ومراد بك، وحسن بك الجداوى ومحمد بك الألفي، وعثمان بك البرديسي، وعثمان بك الشرقاوي، وسليم بك أبو دياب، ورشوان بك، وأيوب بك

الكبير... إلخ»[٨١] ممن كان لهم دور كبير فى العقدين الأخيرين من القرن الـ ١٨ وخلال فترة الحملة الفرنسية؛ حيث مثلوا الشخصيات القيادية للمقاومة المملوكية ضد الاحتلال الفرنسي.

ومن الواضح إذًا أن القسم الأكبر من الأراضى بالصعيد صار فى أملاك الجمهور. وأصبح مصطلح «براي (*)رعايا» يشير إلى أراضى الوقف، والرزق، والتزام الأهالى، ومسموح المشايخ، والحطايط، وأراضى مصالح الناحية... إلخ مما درجت الوثائق الفرنسية على نعته بـ «الأملاك الخاصة» les propriétés particulières[٨٢].

ويتضح مما سبق أنه بمجيء الفرنسيين فى مطلع صيف ١٧٩٨ فُتح ملف العلاقة بين السلطة المركزية والمنتفعين بحيازة الأراضى (الملتزمين)، الأمر الذى أعاد إلى الأذهان ذكرى المبدأ القديم الذى يخول لكل سلطة جديدة حق التصرف فى ملكية الأراضي، وفى إعادة توزيعها بالشكل الذى يتفق ومصالح هذه السلطة؛ ولذلك كان من بين الأهداف الرئيسة لجلسة «الديوان العمومى» التأكيد على أن الأمر صار بأيدى الفرنسيين. غير أن المناقشات المحتدمة حول موضوع «الالتزام وملكية الأراضى» بيَّنت للفرنسيين أن «الالتزام» ليس مجرد نظام مالي، ولكنه نظام اجتماعى – اقتصادي، يضرب بجذوره، لنحو ثلاثة قرون سابقة، وترتبط به مصالح فئات اجتماعية متعددة، والأكثر خطورة اعتماد المؤسسات الدينية على العائد الريعى لأراضى الأحباسية التى تُدار من خلال النظام نفسه. ومن ثم فإن التفكير فى الإطاحة بالالتزام لا يعرض مجمل التنظيم التقليدى للخطر فحسب، وإنما يُوسع دائرة اصطدام الجيش الفرنسى بالمجتمع، وهو ما حرصت الإدارة الفرنسية على تفاديه تمامًا، وخاصة بعد تحطم الأسطول واستحكام الحصار الأنجلو–عثماني.

[٨١] دار الوثائق: دفتر ترابيع ولاية جرجا لسنة ١٢١٣، سجل رقم ٢٢٦٧.

(*) براي: الأصل التركي للكلمة «بورايه» buraya بمعنى الإشارة لمكان أو لموضع محدد، ومنها «بورا/بوره» bura بمعنى «هذا المكان» واستخدم المباشرون الأقباط والأفندية هذه الكلمة في دفاتر الروزنامة بمعنى «ما يخص» أو «لأجل» وحول أصل الكلمة انظر:

New Redhouse (Turkish-English) Dictionary, Istanbul 1968, p. 201.

[٨٢] Arrêté de Bonaparte, *Corres.*, t. 4, nº 3320, p. 506; Tableau de l'impôt, p. 5; Peyrusse, A.: *op. cit.*, p. 475.

ويؤدى هذا إلى إقرار «الالتزام» كإطار عام، ينتظم من خلاله مجمل السياسة المالية للاحتلال. ويظل التغير الحقيقى قاصراً على ما أصاب «التزامات المماليك» التى تم مصادرتها وتحولها – حسب اصطلاح الوثائق المالية – إلى «قرى جمهور» les villages de la République مما سوف يُهدد الوضع الطبقى للمماليك ككل، ويؤثر تأثيراً سلبياً وعميقاً على مستقبلهم السياسي. وبحسب التعبير الساخر لـ«نقولا الترك»: «ذاقوا أمرَّ كاس وبقوا كعامة الناس»[٨٣].

وأصبح الفرنسيون فى علاقة مباشرة مع ما يقرب من ٣/٤ قرى الصعيد (وأكثر من ٢/٣ قرى مصر)، غير أن غموض النظام الضريبي، وصعوبة الإحاطة بالعادات المرتبطة به، يُملى عليهم ضرورة اللجوء «للوسطاء» وترويض الجماعات الأكثر تهديداً للإنتاج ولجباية الضرائب. ويشكل هذا – من ناحية أخرى – ظرفاً تاريخياً مهماً لهذه الجماعات فى تنمية ثروتهم ومصالحهم الخاصة؛ وهو ما سوف يترك آثاراً مهمة على مسار تطور علاقتهم بالإدارة المركزية بعد ذلك فى القرن التاسع عشر.

[٨٣] نقولا الترك: المصدر السابق، ص٣٨.